



مفهوم المحاسبة

المحاسبة قديمة النشأة قدم ظهور التبادل السلعي بأشكاله البدائية، فأثار البابليين والفينيقيين - كما قدماء المصريين- دلت على انهم دوتوا العمليات التبادلية التجارية على ألواح من الطين حين كانت تسجل الغلال التي تدخل المخازن والتي تخرج منها. وقد ورد ذلك في سورة يوسف من القرآن الكريم أنه جمعت الغلال سبع سنين من ايام الخصب والخير، ثم وزعت على الناس ايام القحط والجوع. لكن المحاسبة تطورت عبر الأيام.

التطور الاقتصادي والتجاري

مع التطور الاقتصادي والتجاري تحول اسلوب التدوين من اسلوب او طريقة لتسجيل المعاملات الاقتصادية الى نوع من الفن او ما يُسمى بـ **Bookkeeping** الذي تطور من خلال التحليل العلمي الاكاديمي واستخدام اساليب وطرائق البحث العلمي الى اسلوب منهجي، شكل اركان علم المحاسبة القائم على مجموعة من الفروض والمبادئ العلمية الحديثة. حيث طورت مبادئ واسس المحاسبة لمعرفة نتائج الاعمال التبادلية التجارية من ربح او خسارة، وتحديد المركز المالي للمنشأة التجارية.

بدء الكشوفات الجغرافية

مع بدء الكشوفات الجغرافية، وتدفق المال من العالم القديم الى العالم الجديد بكميات هائلة لم يعرف لها مثيل من قبل كان لابد من ايجاد المؤسسات الاقتصادية لضبط التبادل التجاري من جهة ولتسهيله من جهة اخرى. فنشأت المصارف، وصار لها محاسبة خاصة بها.

التطور الصناعي

تطورت الصناعة تطوراً هائلاً بظهور الثورة الصناعية اواخر القرن الثامن واول القرن التاسع عشر نتيجة ظهور المخترعات الجديدة واستخدام الطاقة في الانتاج الصناعي، فتغيرت أساليب الانتاج وكذلك أساليب وحجم التبادل التجاري، فكان لا بد من تطور المحاسبة لتفي بمتطلبات الصناعة الحديثة، ولاسيما بعد ظهور اقتصاد السوق الحر حيث دخل قانون المنافسة الى عالم الاقتصاد فظهرت محاسبة التكاليف التي تمكن المنشآت الاقتصادية من تقليص كلفة الانتاج وتقليص

النفقات مع المحافظة على الجودة العالية للتمكن من المنافسة بالسعر، وكذلك تحقيق الربح الذي يمكنها من الحصول على أكبر ربح بأقل تكلفة.

أصبحت المحاسبة حقلاً علمياً اجتماعياً، ثم تطورت لتصبح نظاماً للمعلومات. والمحاسبة تعني المعلومات المالية. والمحاسب هو من يتولى جمع ومعالجة المعلومات بطرق فنية تمكن من له علاقة بها من الاستفادة منها.

المحاسبة علم

المحاسبة علم لأنها عملية قياس المعلومات الكمية المتعلقة بالمنشأة، وتوصيل تلك المعلومات الى الاطراف ذات العلاقة المستفيدة من هذه المعلومات لمساعدتها على اتخاذ القرارات بغية زيادة الرفاهية الاجتماعية.

المحاسبة نظام للمعلومات

وهو يقوم بتحويل البيانات المحاسبية (قيم دخل) الى قوائم وتقارير مالية (قيم خرج) وذلك من خلال تسجيلها وتبويبها وتلخيصها، للوصول الى معالجتها وتحليلها (نظام المعالجة) باستخدام الوسائل اللازمة لتوصيلها الى المستخدمين.

تعريف المحاسبة

المحاسبة علم يبحث في القواعد والمبادئ العامة للمحاسبة وفقاً للمبادئ المحاسبية للعمليات أو الصفقات التجارية من حيث تسجيلها وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها، بهدف بيان المركز المالي للمشروع وتحليله.

ونظراً لدور المحاسبة كنظام للمعلومات فنُعرّف بأنها: نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

فهو علم ونظام معلوماتي لانتاج المعلومات الكمية المتعلقة بالمنشأة، وتوصيل هذه المعلومات الى الجهات ذات العلاقة، لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة، لتحقيق أهداف قامت المنشأة من أجلها.

نظام المعلومات

نظام المعلومات هو مجموعة من النظم الجزئية والعناصر التي يتم التنسيق بينها بعلاقات معينة لتحقيق هدف معين بواسطة هذا النظام.

كل نظام يتألف من:

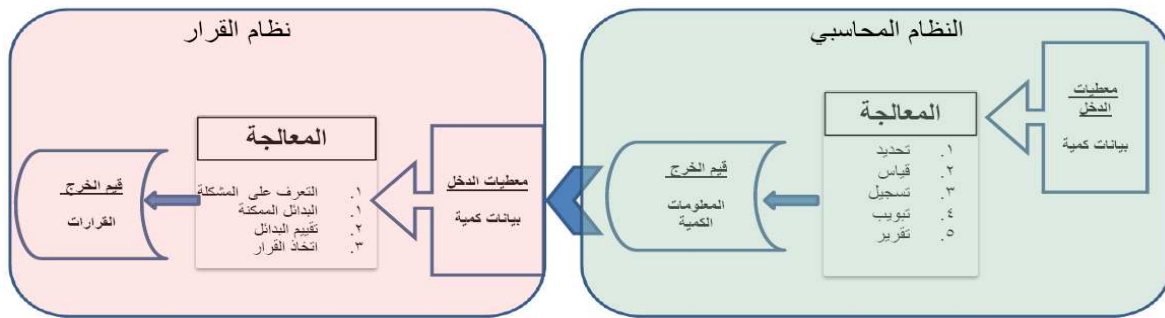
- وحدة دخل للتزويد بالمعطيات اللازمة
- وحدة معالجة للتحليل والحصول على قيم قابلة للتفسير والفهم تشكل معطيات الخرج التي توصل إلى الجهات المستفيدة أو المستخدمة لاتخاذ القرار المناسب لقيم الخرج الناتجة عن المعالجة بواسطة النظام المحاسبي.

الهدف من النظام: ليس فقط التحليل وإنتاج قيم الخرج، إنما المهمة الأهم هي توصيل هذه المعطيات إلى الجهات المستفيدة ووضعها قيد الاستخدام للمساعدة في اتخاذ الإجراءات والقرارات السليمة.

العبرة: هي في استخدام المعلومات المحاسبية، وليست فقط في إنتاجها أو توصيلها إلى المستفيدين.

معطيات دخل النظام

معطيات دخل النظام المحاسبي هي البيانات التي تُجمع من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص المعلومات الخاصة بالمنشأة للوصول إلى قيم الخرج الكمية التي تعتبر معلومات دخل لنظام اتخاذ القرار الذي يتضمن الجهات التي تستفيد من هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة والسليمة لتحقيق أهداف المستخدم للمنشأة كما هو موضح في المخطط الهيكلي للعلاقة بين النظام المحاسبي ونظام اتخاذ القرار.



الشكل 1: العلاقة بين نظامي المحاسبة واتخاذ القرار

تعريف المستندات

المستندات هي الفواتير والإيصالات والإشعارات المدينة والدائنة المتعلقة باستلام وقبض أو صرف أو دفع أو استلام أو تسليم لصفقات تتم فيما بين التاجر الفردي أو المنشأة الفردية وبين الغير.

تعريف السجلات المحاسبية

السجلات المحاسبية هي دفتر اليومية العام ودفتر الأستاذ العام، كما أن هناك دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة، وذلك لتحقيق مزيد من الرقابة على التسجيل المحاسبي.

تعريف الصفقة التجارية/الخدمية

الصفقة التجارية/الخدمية هي أحداث المشروع. ويتم التعبير عنها بشكل نقدي. وهذه الصفقة يجب أن تُسَجَل في السجلات المحاسبية ولا بد من توافر ثلاثة أركان للعملية التجارية، لكي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وهي:

- القيمة المالية للحدث
- تأثير الحدث على القوائم المالية
- أن يكون الحدث قد وقع فعلاً

تعريف الشخصية المعنوية للمشروع أو المنشأة الفردية

يقصد بالشخصية المعنوية أن تكون كافة المعاملات ذات الأثر المالي والتي يقوم بها المشروع الفردي مستقلة عن العمليات التجارية أو الخدمية التي تخص هذا المشروع أو الأعمال الخاصة به.

الجانب العلمي للمحاسبة

مجموعة من المبادئ العلمية والفروض المنطقية التي تضبط عملية التسجيل والتبويب والتحليل لمعاملات المنشأة الاقتصادية والتي يعبر عنها بقيم نقدية مالية.

الجانب التطبيقي للمحاسبة

فن تسجيل وتبويب العمليات المالية وبيان آثارها على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. وإسناد الجانب التطبيقي ذلك هو الممارسة العملية واكتساب المهارات والقرارات على تطبيق المبادئ العلمية باستخدام نظم المحاسبة الملائمة لطبيعة المنشأة وشكلها القانوني. وهذا ما يسمى بامساك الدفاتر وهو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم المحاسبة.

فبينما يعني امساك الدفاتر العمل والنشاط الروتيني اليومي من تسجيل العمليات في المنشأة باستخدام وسائل الكتابة المعروفة او باستخدام الحاسوب، فإن المحاسبة تهتم بتحليل وترجمة العديد من الاحداث الاقتصادية المعقدة والمتشابكة، كما تهتم بتصميم النظم المحاسبية لتسهيل العمل الاداري في المنشأة، كالرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة بشكل رئيسي الى توفير المعلومات اللازمة عن المنشأة لمتخذي القرار، سواء أكانوا جهات داخلية كالادارة بكامل مستوياتها، او جهات خارجية كالمالكين والدائنين والمقرضين.

التقارير الداخلية

تُقدّم الى الجهات الداخلية، وتكون عادة ذات هدف خاص تُعد للادارة بصفة خاصة لمساعدتها في ممارسة وظائفها المختلفة.

التقارير الخارجية

تُقدّم الى الجهات الخارجية، وتكون ذات هدف عام، كقوائم الدخل وحقوق الملكية، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، والسيولة المالية.

فروع المحاسبة

نشأت فروع متخصصة في المحاسبة نتيجة التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، ولكل فرع متخصص مجالاته واغراضه المحددة، وان كانت جميعها تعمل في اطار عام هو الاطار المحاسبي. وفي ذلك تتماثل مهنة المحاسبة مع المهن الاخرى كالطب والهندسة في تعدد فروعها التي يمكننا تلخيصها وفقاً للتطور التاريخي والزماني لنشئها الى ما يلي:

المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية بمثابة الركيزة التي تفرعت عنه الفروع الأخرى لعلم المحاسبة، حيث يتم تحليل وتسجيل وتبويب أو تصنيف العمليات المالية خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير، وذلك بقصد إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة أعمال هذه المنشأة ومركزها المالي. تطلق بعض المراجع على المحاسبة المالية مصطلح "المحاسبة الخارجية" لان التقارير تصل الى الجهات الخارجية. ويتركز الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية في قياس الربح وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة أعمالها.

المحاسبة الادارية

تهدف المحاسبة الادارية الى توفير معلومات ملائمة لادارة المنشأة بهدف مساعدتها في اتخاذ القرارات وبشكل خاص القرارات المتعلقة بممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة، فهي توفر معلومات تفصيلية تستخدم في كثير من الاغراض. تتوقف جودة القرارات على دقة المعلومات التي توفرها المحاسبة الادارية، كمحاسبة داخلية من اجل ادارة المنشأة بكفاءة ونجاح، لذلك فهي تستخدم بيانات تاريخية فعلية وبيانات تقديرية تخمينية.

محاسبة التكاليف

تهدف محاسبة التكاليف الى توفير معلومات تتعلق بتكلفة الانتاج وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة (للسلعة او الخدمة). تقوم محاسبة التكاليف بتجميع وتحليل وتبويب عناصر التكاليف وتخصيصها على المنتجات والانشطة. ولم يعد الامر قاصراً في الوقت الحاضر على حصر وتجميع وتحليل عناصر التكاليف الفعلية بل امتد الى تقدير التكاليف المستقبلية. وترتبط محاسبة التكاليف كمحاسبة داخلية بالمحاسبة المالية كمحاسبة خارجية بصورة كبيرة، لان محاسبة التكاليف توفر معلومات تتعلق بتكلفة المخزون (بضاعة آخر المدة)، وهي معلومات هامة عند اعداد القوائم المالية. كما ترتبط محاسبة التكاليف بالمحاسبة الادارية لدرجة ان الكثير من يعتبرهما فرعاً واحداً، وذلك نظراً لان محاسبة التكاليف توفر كثيراً من المعلومات التي تستخدم في مجال اتخاذ القرار. ويمكن قياس التكاليف على اساس فعلي (تاريخي)، او على اساس محدد مسبقاً (تقديراً او معيارياً) بشكل نقدي او عيني.

المحاسبة الضريبية

تهدف المحاسبة الضريبية الى تطبيق تعليمات القانون الضريبي لتحديد الربح الضريبي او وعاء الضريبة (مطرح الضريبة) تمهيداً لتحديد قيمة الضريبة المستحقة للدولة. فالقانون الضريبي يحدد القواعد والتعليمات والاحكام الواجب مراعاتها عند قياس الربح الضريبي، وبالتالي لا تتفق تلك القواعد والتعليمات والاحكام في بعض الحالات مع قواعد القياس المحاسبي للربح، وإنما تختلف معها لإعداد البيان الضريبي.

المحاسبة الحكومية

تقوم المحاسبة الحكومية او محاسبة الاعتمادات والمخصصات على اساس الاعتمادات اي تخصيص اعتماد معين لغرض معين، وتهدف الى تسجيل العمليات المالية للوحدات الحكومية في اطار القانون المالي للموازنة العامة للدولة، بغية التحقق من تطبيقه من قبل الوحدات. ويهدف التسجيل في المحاسبة الحكومية الى الكشف عن مدى التزام الوحدات الحكومية بالصرف في حدود تلك الاعتمادات. اي ان المحاسبة الحكومية لا تهدف الى قياس نتائج الاعمال وتحديد المركز المالي او قياس التكلفة، كما هو عليه الحال في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف. فالمحاسبة الحكومية

تهدف الى اعداد وتنفيذ الموازنه العامة للدولة، لان الوحدات الحكومية لا تهدف الى الربح، وإنما لتقديم خدمات للمواطنين بلا مقابل (مجانية)، او بمقابل رمزي احياناً.

محاسبة الزكاة

تتناول محاسبة الزكاة تجميع ومعالجة المعلومات المالية اللازمة لاغراض ربط الضريبة وذلك في ضوء الانظمة والتعليمات المنظمة في هذا الشأن او تحديد الزكاة وذلك في ضوء القواعد الشرعية. ومن ثم تحديد وعاء الزكاة او الضريبة واعداد التقرير الخاص بها الواجب تقديمه لمصلحة الزكاة والدخل.

مصطلحات المحاسبة الرئيسية

لفهم مفهوم المحاسبة واستيعاب تعريفها لا بد بدايةً من تعريف مصطلحات المحاسبة الرئيسية:

الاهتلاك

الاهتلاك هو الانخفاض التدريجي للخدمات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من الأصل الثابت المادي، ويعتبر توزيعاً لتكلفة الممتلكات المادية (المعمل، المعدات القابلة للاهلاك) على فترات العمر الإنتاجي.

الأصول التي تخضع للاهلاك

مثل: المباني، التجهيزات، الأدوات والأثاث، وغيرها...

الأصول التي لا تخضع للاهلاك ولا للنفاذ

مثل: الأرض التي يبني عليها المصنع.

القيمة القابلة للاهلاك

وتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء الأصل وقيمتة المقدرة كنفاية في نهاية عمره الإنتاجي. ولتقدير قيمة النفاية المسموح بها، يجب تقدير تكاليف التفكيك وتكاليف التخلص من الأصل المستبعد.

النفقات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية هي النفقات التي تقدم منافع للشركة تمتد إلى أكثر من دورة محاسبية واحدة وخلال فترة اقتناء الأصل.

النفقات الإيرادية

النفقات الإيرادية هي المصاريف التي تتعلق باستعمال الأملاك أو المنافع الأخرى التي لا تتجاوز الدورة المحاسبية الجارية، ولذلك تسجل في حساب المصروف المناسب في الدورة الجارية.

الأملأك والمباني والتجهيزات المادية

توصف هذه الأصول الثابتة بمصطلحات عديدة مثل: الأملاك والمصانع والتجهيزات، الأصول الرأسمالية، الأصول المادية الثابتة.

العمر الإنتاجي المقدر

العمر الإنتاجي المقدر يمثل الفترة الزمنية التي يتوقع أن تستفيد المنشأة من خدمات الأصل. ويحدد العمر الإنتاجي على أساس القواعد التي ترتبط مع مدة الصلاحية.